النشرة الإخبارية
لمنظمة العفو الدولية
نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٢
NOVEMBER 1992

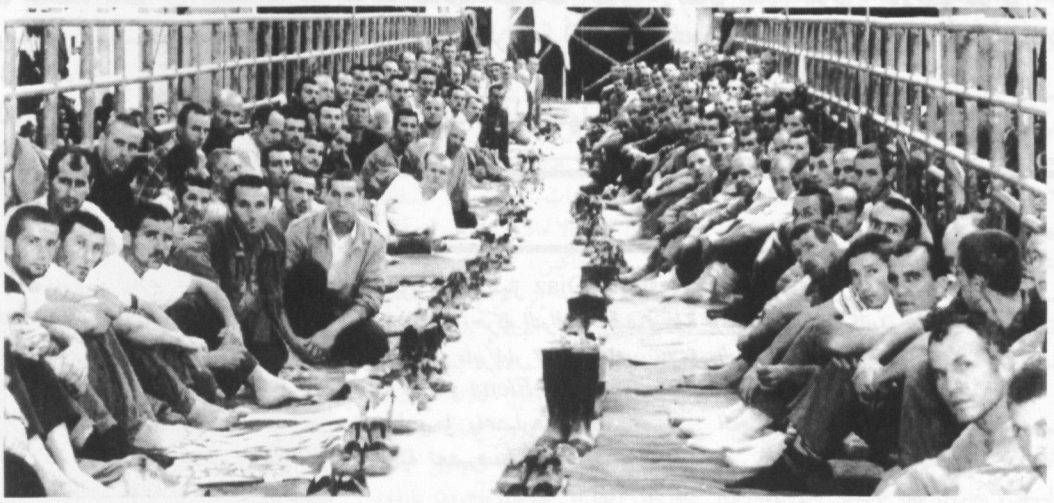

البوسنة والهرسك: السجناء المسلمون والكروات يجلسون في «غرفة النوم» بمعسكر الاعتقال المعروف بمعتقل «مانياكا»، الذي تسيطر عليه قوات الصرب، ويقع على بعد ١٥٠ ميلاً شمال غربي سراييفو © ايه بي

البوسنة والهرسك

استمرار المعاناة مع اشتداد الحرب الأهلية

توجه فريق من منظمة العفو الدولية إلى جمهورية الصرب وكرواتيا والمجر خلال شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب، في زيارة لتقصي الحقائق استغرقت أربعة أسابيع. وقد أجرى الفريق مقابلات مع عشرات من اللاجئين والسجناء السابقين، وقام بتوثيق انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في جمهورية البوسنة والهرسك التي شهدت حرباً أهلية دامية بدأها الزعماء الصربيون المحليون في إبريل/نيسان، مطالبين بتقسيم هذه الجمهورية التي اعترف بها المجتمع الدولي إلى ثلاث طوائف: طائفة الصرب والكروات والمسلمين؛ وفي إطار هذه الحرب تعرض الآلاف للقبض التعسفي والاعتقال غير القانوني والإعدام خارج ساحة القضاء.

ويبدو أن عدة مذابح قد وقعت، وإن كانت تفاصيل ذلك ماتزال غير كاملة. ففي إبريل/نيسان، شهدت امرأة صربية، تُدعى سميليا يوسيك، الجنود الصربيين غير النظاميين وهم يقتلون زوجها المسلم وولديها الكبيرين وثلاثة رجال آخرين، خارج بيتهم بالقرب من زفورنيك. ووصفت ما شهدته قائلة: «أرغمونا جميعاً على الانبطاح أرضاً؛ كان عددنا ١٥ من النساء والأطفال، وكان هناك ستة منهم [الرجال]. خنقوا أكبر أبنائي بسلك؛ رأيت ما فعلوه بعيني رأسي». وتردد أن جنود الاحتياط الصربيين قاموا في مايو/أيار بقتل أكثر من ٨٣ من القرويين المسلمين العزل في قرية زاكلوباكا.

كما وقعت اعتقالات جماعية في شتى أنحاء الجمهورية؛ ورغم أن بعض المعتقلين هم من أسرى الحرب، فإن أغلبهم - بمن فيهم الرجال والنساء من مختلف الأعمار وبعض الأطفال - كانوا عزلاً وقت القبض عليهم، حسبما ورد. ولم تحل نهاية أغسطس/آب حتى بلغ عدد السجناء المسجلين لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ١١٠٠٠ سجين، غير أن منظمة العفو الدولية تعتقد أن العدد الإجمالي للمعتقلين يفوق ذلك الرقم بكثير. وقد قامت جميع الأطراف الداخلة في الصراع باعتقال سجناء لديها، وإن كان من الواضح أن الصربيين يحتجزون معظم المعتقلين.

وفي بعض الحالات، تم القبض على سكان قرى بأكملها، حيث اقتيد البعض إلى المعتقلات، بينما أُطلق سراح آخرين أو احتُجزوا كرهائن «لمبادلتهم» مع المعتقلين لدى الطرف الآخر.

وقد استُهدف للاعتقال بوجه خاص الرجال الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية، سواء أكانوا قد حملوا السلاح واشتركوا في القتال أم لا. وكثيراً ما كانت الاعتقالات تحدث - فيما يبدو - ضمن الأساليب الأخرى التي تهدف إلى إخلاء المناطق من طوائف عرقية بعينها، بما في ذلك الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب والتهديد بالموت. وقد تعرض الكثير من المعتقلين للضرب أثناء استجوابهم؛ فقد قال رجل مسلم في الثانية والثلاثين، قُبض عليه في يونيو/حزيران - قال لمنظمة العفو الدولية: «لقد قبض علي الصربيون في دونيي فاكوف... ضربونا بأسلاك الكهرباء، وضربونا بالبنادق، وركلونا، وضربونا بصناديق الذخيرة وبالعصي... ضربونا بكل شيء طالته أيديهم».

وقد استُخدمت جميع المباني المتاحة كمراكز للاعتقال، من الاستاد الرياضي في بوزانسكي نوفي أو مزارع المواشي في مانياكا إلى زنازين الشرطة أو الفنادق أو الأقبية في المباني السكنية. وقد تباينت ظروف الاعتقال تبايناً واسعاً، غير أن الكثرة الغالبة من المعتقلين السابقين اشتكوا من رداءة الطعام وسوء المرافق الصحية والتعذيب أو سوء المعاملة؛ ويبدو أن ضرب المعتقلين أمر واسع الشيوع، وورد أن بعضهم لقوا حتفهم من شدة الضرب.

وفي أغسطس/آب، عقدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة اجتماعاً استثنائياً - الاجتماع الأول من نوعه - لبحث الأوضاع فيما كان يُعرف سابقاً بالاتحاد اليوغوسلافي. وبعد يومين من المناقشة، التي استنكر فيها المتحدثون سياسة «التطهير العرقي»، ودعوا إلى إتاحة السبل فوراً لتفقد أوضاع معسكرات الاعتقال، قامت اللجنة بتعيين مقرر خاص - وهو رئيس الوزراء البولندي السابق تاديوس مازوفيكي - للتحقيق في الأمر. وقام المقرر الخاص بزيارة استغرقت خمسة أيام لكرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا، وبعدها أوصى بعدد من التدابير، من بينها السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة كافة أماكن الاعتقال في حرية تامة، وتشكيل لجنة تتولى التحقيق في حالات انتهاك حقوق الإنسان، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى ساحة القضاء، وتضافر الجهود الدولية من أجل الضحايا. □

السودان

مذابح في جوبا

ورد أن قوات الحكومة السودانية قد قتلت بنيرانها ما لا يقل عن ٣٠٠ من المسجونين والمدنيين العزل، وألقت القبض على مئات آخرين في مدينة جوبا الجنوبية، في الفترة بين يونيو/حزيران وأغسطس/آب. وقد قُتل ما لا يقل عن ٤٧ سجيناً أثناء اعتقالهم؛ أما من لايزالون رهن الاعتقال فثمة احتمال خطير لأن يتعرضوا للتعذيب أو الإعدام سراً. كما «اختفى» العديد من المعتقلين وحسب.

وقد وقعت الإعدامات والاعتقالات في أعقاب احتدام القتال بين القوات الحكومية المحاصرة في جوبا والقوات المتمردة من «الجيش الشعبي لتحرير السودان»؛ فبعد أن استعادت القوات الحكومية السيطرة على إحدى ضواحي المدينة في يوليو/تموز، ورد أنها عمدت إلى إعدام المئات من المدنيين أثناء قيامها بتفتيش المنازل الواحد تلو الآخر بحثاً عن جنود «الجيش الشعبي لتحرير السودان». وتردد أن جنود القوات الحكومية كانوا يستوقفون المدنيين في الشوارع لاستجوابهم، ثم يطلقون عليهم الرصاص. وقد تم القبض على المئات من الجنود السودانيين الجنوبيين ورجال الشرطة والشخصيات البارزة من المدنيين، وذلك - فيما يبدو - للاشتباه في تأييدهم «للجيش الشعبي».

وقد قام الجيش بإحراق بعض الضواحي الأشد ازدحاماً بالسكان في جوبا عن آخرها، كي تصبح مناطق مكشوفة تتيح حرية إطلاق النار. ولم يحل شهر سبتمبر/أيلول حتى كان ما يزيد على ١٠٠ ألف شخص قد فقدوا ديارهم، واضطروا للإقامة بالقرب من المركز التجاري القديم بالمدينة، وكان الكثيرون منهم في ظروف بالغة السوء.

هذا، وقد حثت المنظمة الحكومة السودانية على إيقاف الانتهاكات، وتحديد الجنود ورجال الأمن المسؤولين عن تعذيب أو قتل السجناء، وتقديمهم إلى القضاء. □

تونس: تحديث

في أغسطس/آب، تمت إدانة ٢٦٥ شخصاً زُعم أنهم أعضاء في منظمة «النهضة» الإسلامية غير المشروعة، بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم، وذلك بعد محاكمتين جائرتين على نحو صارخ. ولئن كان قد رُفض مطلب الادعاء بتوقيع عقوبة الإعدام على عدد من المتهمين، فقد حُكم بالسجن المؤبد على ٤٥ منهم، بينما صدرت ضد ٢٢٠ آخرين أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين سنة و ٢٤ سنة. وقد دعت المنظمة إلى إجراء تحقيق مستقل في إجراءات المحاكمتين، وإلى إلغاء الأحكام الصادرة ريثما تتم إعادة محاكمة المتهمين، أو الإفراج عنهم جميعاً. □

• ***عقوبات شديدة بعد محاكمات جائرة*** *(رقم الوثيقة: MDE 30/23/92)*

ساعد بقلمك في الإنسانية

إخوة لك

مناشدات عالمية

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم فيما يلي. بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية لأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص ما.
الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها.

تشاد

الفقيه علي أحمد Faky Ali Ahmed: ***مدرس لعلوم القرآن في الثانية والخمسين؛ كان ضمن ستة أشخاص سقطوا قتلى على الفور، في الأول من أغسطس/آب، عندما قام أفراد من حرس الدرك الوطني التشادي بإطلاق النار على جماعة من الأشخاص يحضرون دروساً قرآنية بمسجد في ضاحية ديغل إست بالعاصمة نجامينا؛ وكان من بين القتلى صبي في الرابعة عشرة. وقد توفي صبي آخر في المستشفى، وورد أن ما لا يقل عن ١٤ آخرين قد أصيبوا بجراح، من بينهم طفل رضيع عمره ثمانية شهور. وينتمي الضحايا جميعاً لطائفة أوادا من شرق البلاد.***

كانت قوة من الشرطة قد أُرسلت للقبض على الفقيه علي أحمد ومريديه، بسبب نزاع على ملكية قطعة الأرض المقام عليها المسجد. وقد أفادت مصادر في نجامينا بأن أحد كبار المسؤولين في وزارة الداخلية أصدر تعليمات لرجال الشرطة بإطلاق النار على الفقيه علي أحمد إن هو أبدى مقاومة عند القبض عليه.

وقد صرح أحد الوزراء في الحكومة بأن رجال الشرطة أطلقوا النار دفاعاً عن النفس، ولكن ليس ثمة أدلة ترجح أن حياتهم كانت عندئذ في خطر. ولم يتم اتخاذ أي إجراء حيال المسؤولين عن إطلاق النار، أو لوضع قواعد ونظم رسمية تضبط استخدام الأسلحة النارية من قبل الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون. والجدير بالذكر أن وزير الشؤون الإنسانية المعار من «الرابطة التشادية لحقوق الإنسان»، قد انتقد المسؤولين بوزارة الداخلية بصدد إطلاق النار، واستقال من منصبه احتجاجاً على قتل الأشخاص المذكورين.

■ الرجاء كتابة مناشدات - بالعربية أو الفرنسية إن أمكن - تطالبون فيها بإجراء تحقيق مستقل ونزيه في مقتل الفقيه علي أحمد ومريديه، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى القضاء، ووضع الضمانات الكافية لمنع عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء؛ تُرسل المناشدات إلى:
فخامة الرئيس إدريس ديبي / رئيس الجمهورية / رئاسة الجمهورية / نجامينا / تشاد □

كوبا

إنداميرو رستانو دياز Yndamiro Restano Diaz: ***رئيس جماعة سياسية غير رسمية تُدعى «حركة التوافق»، قُبض عليه يوم ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١ في هافانا؛ وفي مايو/أيار ١٩٩٢، أُدين بتهمة «التمرد» هو وماريا إلينا أباريثيو Maria Elena Aparicio، التي قيل إنها منسقة «حركة التوافق»، وذلك بسبب انشطتهما باعتبارهما عضوين في الحركة المذكورة. ومنظمة العفو الدولية تعتبرهما من سجناء الرأي.***

تنادي «حركة التوافق» بطائفة واسعة من الإصلاحات الديمقراطية، من بينها إقامة نظام متعدد الأحزاب وعقد انتخابات حرة، وذلك من خلال وسائل سلمية. ولكن ممثل الادعاء، في المحاكمة التي بدأت يوم ٢٠ مايو/أيار ١٩٩٢، زعم أن «حركة التوافق» قد عقدت العزم على تغيير البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كوبا، عن طريق أفعال العصيان المدني والتخريب والاعتداء على ضباط الشرطة والشخصيات السياسية البارزة. غير أن الحركة المذكورة دأبت على رفض استخدام العنف، ولم يأت الادعاء بأي دليل على ما زُعم من أن أعضاء الحركة كانوا يخططون للقيام بأنشطة عنيفة.

إنداميرو رستانو دياز

وورد أن بعض شهود الإثبات تراجعوا أثناء المحاكمة عن أقوال تجرّم المدعى عليهم، كانوا قد أدلوا بها في وقت سابق. وانتقد إنداميرو رستانو إجراءات المحاكمة، وقال إن الحكم بإدانته كان أمراً مفروغاً منه حتى قبل أن تبدأ محاكمته.

وقد حُكم على إنداميرو رستانو بالسجن ١٠ سنوات، وهو يقضي هذه العقوبة حالياً في سجن غواناخاي. أما ماريا إلينا أباريثيو فقد صدر ضدها حكم بالسجن سبع سنوات، ومن المعتقد أنها مسجونة في سجن النساء بهافانا.

وفي عام ١٩٨٥، فُصل إنداميرو رستانو من وظيفته، حيث كان يعمل مراسلاً زراعياً لمحطة إذاعية تابعة للحكومة، وذلك بعد أن أدلى بحديث عن آرائه السياسية لصحفي أمريكي.

■ يُرجى منكم كتابة مناشدات مهذبة، تطالبون فيها بإطلاق سراح كل من إنداميرو رستانو دياز وماريا إلينا أباريثيو فوراً ودون شروط، ثم إرسالها إلى:

Dr Fidel Castro Ruz / President of the Council of State / Havana / Cuba □

روسيا

ديميتري سولوكوف Dmitry Solokov: ***من شهود يهوه في الحادية والعشرين من عمره؛ حكمت عليه إحدى محاكم روسيا بالعمل الإلزامي لمدة سنتين، في الخامس من مايو/أيار ١٩٩١، بتهمة «التهرب من الاستدعاء الاعتيادي للقيام بالخدمة العسكرية العاملة»، بموجب المادة ٨٠ من القانون الجنائي.***

كان ديميتري سولوكوف قد سُجن فيما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠ لامتناعه عن تسلم أوراق استدعائه؛ وقد أصر على عدم الاستجابة كلما استُدعي لتأدية الخدمة العسكرية، بسبب معتقداته الدينية التي تُحرّم عليه حمل السلاح من أجل سلطة دنيوية أو حلف يمين الولاء العسكري.

ويقضي الآن العقوبة المفروضة عليه في مدينة تفيري. ويتضمن العمل الإلزامي العمل في موقع تحدده السلطات، حيث يكون السجناء تحت رقابة مستمرة، ويخضعون لقيود تحد من حرية حركتهم وتنقلهم. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن القيود المفروضة على سجناء الرأي الذين يؤدون العمل الإلزامي تناظر السجن؛ ومن ثم فإن المنظمة تحث السلطات على الإفراج عنهم فوراً ودون قيد أو شرط.

والأمم المتحدة تعد الاعتراض الضميري على الخدمة العسكرية من قبيل الممارسة المشروعة للحق في حرية الفكر والدين والضمير.

ورغم تزايد الاعتراف بحق الاعتراض الضميري في روسيا على مدى السنوات الأخيرة، فلم يتم اتخاذ أي خطوات تشريعية ملموسة بشأن وضع المعترضين الضميريين. ولم يقر البرلمان بعد مشروع قانون مطروحاً أمامه حالياً، ينص على إتاحة خدمة مدنية بديلة للخدمة العسكرية، وكذلك مشروع قانون جنائي ينص صراحةً على أن المتهربين من أداء الخدمة العسكرية بدافع من معتقداتهم الدينية أو السلمية ليسوا عرضة للمساءلة القضائية. ولكن حتى الآن ليس هنالك بديل للخدمة العسكرية في روسيا، ولايزال التجنيد إجبارياً بالنسبة لكل الذكور اللائقين بدنياً الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٧ عاماً.

■ الرجاء كتابة مناشدات بأسلوب مهذب تدعو للإفراج الفوري غير المشروط عن ديميتري سوكولوف، واستحداث بديل مدني للخدمة العسكرية، ثم إرسالها إلى:

President Boris Yeltsin / The Kremlin / Moscow / Russia □

تنبيه: لا يجوز لأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم

تحت الأضواء

منظمة العفو الدولية

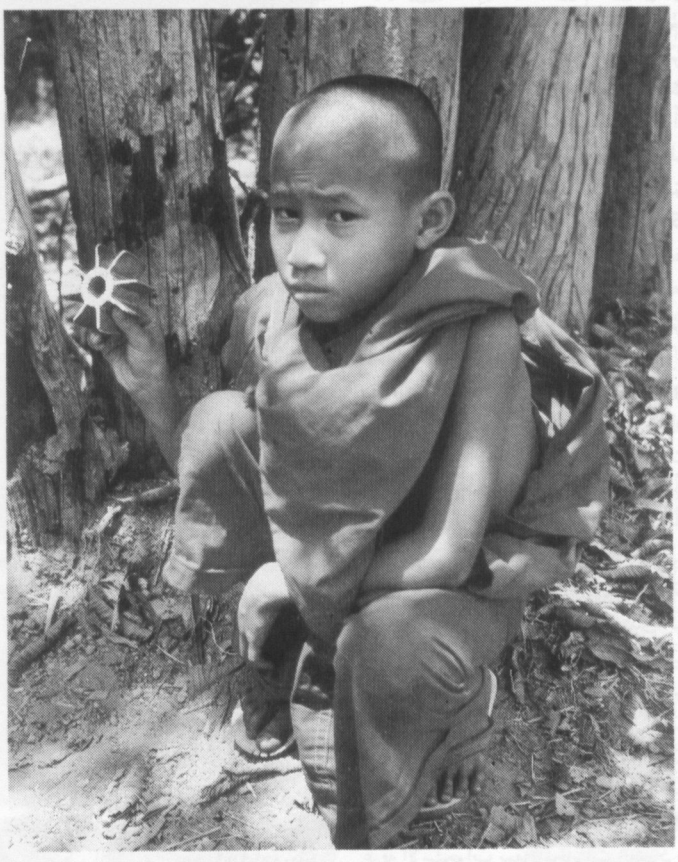

راهب صغير يمسك ببقايا قذيفة من قذائف الهاون أطلقها جيش ميانمار فوقعت على سقف دير هذا الراهب في منطقة كيكدون بولاية كاين © بن يوهان

«لا وجود للقانون مطلقاً»

الحكم العسكري في ميانمار

على مدى العام المنصرم، فر أكثر من ربع مليون لاجئ مسلم من ولاية راخين (أراكان) في ميانمار (المعروفة سابقاً ببورما، والتي يدين أغلب سكانها بالبوذية) وذلك للنجاة بأنفسهم من الاعتداءات الوحشية التي تقترفها الحكومة العسكرية في ميانمار، في ظل ما يُعرف باسم «مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام». فقد ترك هؤلاء المسلمون البورميون - الذين كثيراً ما يُطلق عليهم اسم «الروحينغياس» - ديارهم ومزارعهم وقراهم نازحين إلى مخيمات اللاجئين في بنغلاديش، وهي واحدة من أفقر دول العالم. ويُعدُّ هؤلاء النازحون ضمن آخر ضحايا هذه الحكومة التي عقدت العزم على تكميم أفواه جميع المعارضين لسياساتها المتسمة بالقمع والاستبداد.

بدأت القوات المسلحة في ميانمار - المعروفة بـ«التاتمادو» - حملة اضطهاد صارمة ضد المواطنين المسلمين في سبتمبر/أيلول ١٩٩١، فأزهقوا أرواح المئات من هؤلاء المواطنين، وصادروا ما يملكونه من الحقول والمحاصيل، وخربوا بيوتهم ومساجدهم، واستباحوا نساءهم إذ ساقوهن إلى معسكرات الجيش حيث اغتصبوهن. كما أرغموا الرجال والنساء والأطفال على القيام بأعمال السخرة في الجيش.

وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ما يزيد على ١٠٠ لاجئ في بنغلاديش، وكان الكثيرون منهم يعتقدون أن المعاملة الوحشية التي لاقوها هي جانب من محاولة متعمدة لطردهم من البلاد. وعلمت المنظمة من أحد اللاجئين المسلمين أن شرطة الأمن المعروفة باسم «لون هتاين» قد أوقفته هو وأسرته أثناء محاولتهم الرحيل عن ميانمار، ثم صادروا جميع ممتلكاتهم، وتوعدوهم بإطلاق النار عليهم لو عادوا إلى ميانمار في أي وقت.

كما ذكر اللاجئون أن رجال الجيش سعوا إلى ترهيبهم بتدمير قراهم ومساجدهم، والقبض على زعمائهم وعلى أعضاء أحزاب المعارضة السياسية، وبالأخص «الرابطة الوطنية للديمقراطية». وورد أن الجنود قاموا بطرد المسلمين من بيوتهم في بعض القرى، كي تنتقل إليها أسر بوذية. أما المسلمون الذين حاولوا مقاومة أفراد الجيش وردهم عن مسعاهم، فقد لاقوا معاملة بالغة القسوة. فمن بين من التقت بهم منظمة العفو الدولية في أحد مستشفيات بنغلاديش، شيخ من شيوخ إحدى القرى، كان يُعالج في المستشفى من إصابات خطيرة في الرأس وكسور في أصابع اليد؛ وقد أخبر المنظمة بأنه أرغم على الترجمة لمجموعة من جنود الحكومة تتألف من ٢٥ جندياً، كانوا يطالبون مزارعاً بالتنازل لهم عن أبقاره. وأضاف الشيخ بقوله: «لم يكن لديه من موارد المعيشة سوى هذه الأبقار، ومن ثم عز عليه أن يتنازل عنها للجنود. كنا واقفين جنباً إلى جنب؛ وبينما نحن نتحدث، إذا بأحد الجنود يطلق النار على المزارع فيرديه قتيلاً... قال الجنود إنني حرضت الرجل على ألا يتنازل لهم عن أبقاره، ومن ثم ضربوني بحربة بندقية على رأسي، فسقطت مغشياً عليّ... ولست أدري كيف أصبت بكسور في يدي».

وثمة مسلمون آخرون قُتلوا بزعم أنهم من أعضاء جماعات متمردة أو مؤيديها، رغم أن ولاية راخين لم تشهد - فيما يبدو - سوى شيء ضئيل من التمرد؛ ففي قرية بوثيداونغ - مثلاً - قُتل رجل في الثلاثين من عمره، يُدعى عبد الرحمن، برصاص رجال المخابرات العسكرية التابعة «لمجلس الدولة لإعادة القانون والنظام». ووصف أحد الشهود الحادث بقوله: «بينما كان [عبد الرحمن] جالساً خارج بيته ذات يوم، أتى رجال المخابرات العسكرية وأطلقوا النار عليه... قتلوه وهو جالس في مكانه في الشارع وحسب؛ قالوا إنه من المتمردين المنتمين لمنظمة تُدعى «منظمة تضامن الروحينغياس [المسلمين البورميين]»، ولكنه لم يكن سوى مزارع عادي».

وما برح وزير خارجية ميانمار أون غياو ينكر أن المسلمين في بلاده يتعرضون للاضطهاد؛ فقد قال في مايو/أيار الماضي: «لقد رحل الروحينغياس [المسلمون] عن ميانمار لأسباب خاصة بهم؛ ربما حرضهم على ذلك المتمردون. لقد حاولوا استعطاف الآخرين بما يروونه من قصص، وربما لم تُترجم مزاعمهم على النحو الصحيح؛ فأغلبت الظن أن أولئك الذين زعموا تعرضهم للاغتصاب... لم يقولوا سوى أنهم لاقوا معاملة خشنة، وليس هناك سجل يثبت أن الجيش قد قام حتى بشيء من هذا القبيل».

ومما يزيد من فظاعة ما يكابده «الروحينغياس» من تعذيب واغتصاب وقتل، أن ذلك ليس سوى حلقة واحدة في سلسلة طويلة من العنف والقمع الذي تمارسه الدولة ضد كافة قطاعات المجتمع في ميانمار. فكم من مرة خلال فترة الثلاثين عاماً الماضية التي حكم البلاد فيها «مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام»، ومن قبله «حزب البرنامج الاشتراكي في بورما» الذي كان يسانده الجيش - كم من مرة تحطمت الآمال في أن تتبدل الأحوال في البلاد إزاء تجدد القهر والقمع. فمنذ عام ١٩٨٨، اعتقل «مجلس الدولة» الآلاف من الناس - من بينهم العشرات من سجناء الرأي - لا لشيء سوى أنهم جاهروا بمعارضتهم السياسية. وشاع الإعدام خارج نطاق القضاء شيوعاً واسعاً، وكان يصحبه التعذيب المنظم والاغتصاب والإيذاء. وقد سُخِّر الآلاف من الناس للعمل حمالين في الجيش أثناء الهجمات التي كان يشنها على مناطق الأقليات العرقية؛ ومن بينهم أولئك الذين اختطفهم رجال الجيش من القرى والسجناء الذين يقضون عقوبات على جرائم جنائية. وعادةً ما يلقى المسخرون في أعمال الخدمة معاملة قاسية، أو حتى مفضية للموت.

ومما يُذكر أن «مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام» استولى على زمام الحكم في سبتمبر/أيلول ١٩٨٨، في أعقاب اضطرابات أهلية واسعة النطاق دامت شهوراً. وكان المتظاهرون الذين يتزعمهم الطلبة يطالبون بالأخذ بنظام حكم

مسيرة للطلاب خلف صورة للجنرال الراحل أونغ سان، وهو زعيم وطني يعده الكثيرون «أبا الاستقلال». وفي «يوم الشهيد»، الذي تحل فيه الذكرى السنوية لاغتيال هذا الزعيم عام ١٩٤٧، بدأت أكبر موجة من موجات الاعتقال التي شهدتها البلاد عام ١٩٨٩ © سيبا برس

ديمقراطي متعدد الأحزاب، واستعادة الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات أو الانتماء إليها. وأطلقت النار على جموع المتظاهرين العزل فسقط منهم الآلاف من القتلى، غير أن الحركة ظلت تزداد زخماً يوماً بعد يوم، ولم يفلح تعيين زعيم حكومة مدنية في وضع نهاية للقلاقل؛ وعمدت السلطة العسكرية إلى تأكيد سيادتها وسيطرتها المباشرة من جديد بتأسيس «مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام»، الذي تتألف لجنته المركزية من ١٩ عضواً برئاسة الجنرال ساو ماونغ، وتضم جميع كبار القادة العسكريين في «حزب البرنامج الاشتراكي لبورما». ولا يزال العديد من سلطات الحكم المحلي في أيدي ضباط الجيش العاملين أو المسؤولين السابقين في الحزب الاشتراكي البائد.

وقد أعلن «مجلس الدولة» نفسه بمثابة حكومة مؤقتة، وسمح بتأسيس أحزاب المعارضة السياسية، وذلك تمهيداً لعقد انتخابات عامة متعددة الأحزاب في مايو/أيار ١٩٩٠. ولكن على مدى عام ١٩٨٩، قُبض على الآلاف من مؤيدي أحزاب المعارضة الجديدة بموجب الأحكام العرفية التي تفرض قيوداً على حرية التعبير والتجمع السلمي. ومن بين من اعتُقلوا وحُرموا من ترشيح أنفسهم في الانتخابات، كبار زعماء حزب المعارضة الرئيسي المعروف بـ«الرابطة الوطنية للديمقراطية»، بمن فيهم الأمينة العامة للرابطة أونغ سان سو كي. ولكن بالرغم من هذا الانقضاض على المعارضة، فقد فازت الرابطة فوزاً باهراً في انتخابات مايو/أيار ١٩٩٠، إذ حصلت على ٣٩٢ مقعداً من مقاعد البرلمان، بينما لم يتمكن «حزب الوحدة الوطنية» الذي تسانده الحكومة إلا من الحصول على ١٠ مقاعد بالكاد. وما كان من «مجلس الدولة» إلا أن تجاهل نتائج الانتخابات، ورفض السماح لمجلس النواب بالانعقاد، ثم ألقى القبض على العشرات من نواب البرلمان المنتخبين حديثاً، والبالغ عددهم ٤٨٥ عضواً.

ومنذ أن جرت الانتخابات، تم حظر أكثر من ٢٠٠ حزب سياسي، والقبض على الآلاف من أعضاء هذه الأحزاب ومؤيديها. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١، فر إلى تايلند زعماء ثاني أكبر أحزاب المعارضة في ميانمار بدعوى أنه «ليست هنالك حقوق للإنسان ولا ديمقراطية في بورما»، وأن «الضغط العسكري قد أحبط كافة الطرق السياسية السلمية». وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١، حصلت أونغ سان سو كي، زعيمة «الرابطة الوطنية للديمقراطية» التي لا تزال معتقلة بدون تهمة أو محاكمة، على جائزة نوبل للسلام تقديراً «لنضالها بلا عنف من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان».

ويزعم «مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام» أن الأحكام العرفية التي يحكم بها ميانمار منذ أربعة أعوام تمنحه سلطات لا حد لها. وفي مايو/أيار ١٩٩١، أعلن اللواء خين ينونت، رئيس المخابرات العسكرية والسكرتير الأول لمجلس الدولة، أن الأحكام العرفية «لا تعدو أن تكون إرادة الجنرال الذي يصدر أوامره للجيش»

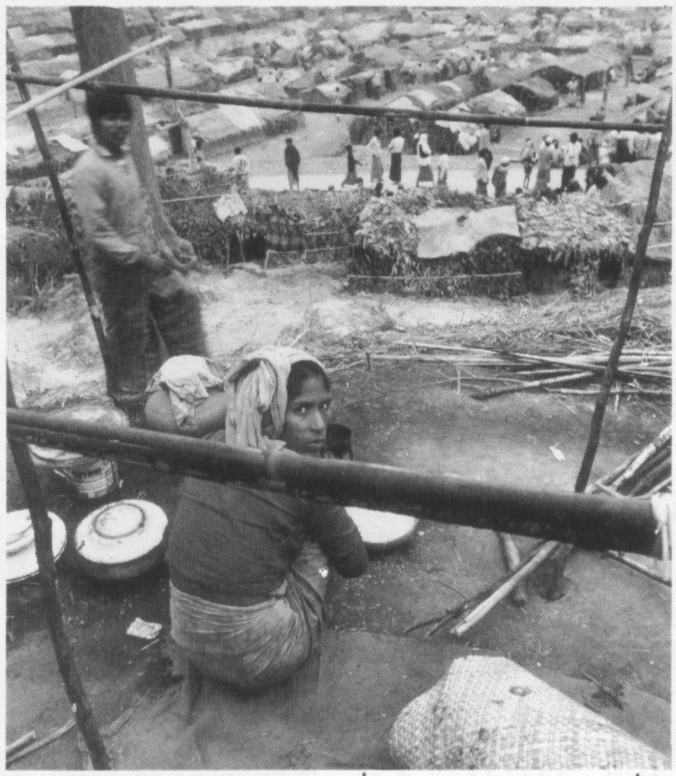

نزح أكثر من ربع مليون شخص ـ أكثرهم مسلمون من ولاية راخين ـ عن ميانمار متجهين إلى مخيمات اللاجئين في بنغلاديش © بن بوهان

(رئيس مجلس الدولة). وأردف اللواء قائلاً: «والواقع أن قانون الأحكام العرفية مؤداه أنه ليس هناك قانون على الإطلاق». وبعد ذلك بعشرة أيام، صرح رئيس «مجلس الدولة» الجنرال ساو ماونغ بأن «الأحكام العرفية تعني إرادة الحاكم؛ أي أنه بوسعه أن يفعل ما يشاء».

وتنقسم انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في ظل «مجلس الدولة» عموماً إلى صنفين: تلك التي ارتُكبت في إطار قمع المعارضة السياسية في والمناطق الخاضعة للسيطرة الصارمة من قبل الحكومة، والانتهاكات التي وقعت إبان العمليات العسكرية في مناطق الأقليات العرقية التي تشهد صراعاً أهلياً منذ عهد طويل.

السجناء السياسيون

من الصعب تبين النطاق الكامل لظاهرة السجن السياسي، فالعديد من المعتقلين لا تُوجَّه إليهم أي تهمة ولا يُعرضون على القضاء مطلقاً؛ بل أحياناً ما تُوجَّه للسجناء السياسيين تهم جنائية باطلة بغية تشويه سمعتهم والحط من شأنهم. وقد زعمت مصادر غير رسمية أن أكثر من ٣٠٠٠ شخص قد أُودعوا السجن لأسباب سياسية في النصف الثاني من عام ١٩٨٩ وحده؛ ومنذ ذلك الحين اعتُقل مئات آخرون من المشتبه في معارضتهم «لمجلس الدولة»، وقد سجلت منظمة العفو الدولية أكثر من ١٥٠٠ حالة لسجناء سياسيين بأسمائهم، ممن لا يزالون رهن الاعتقال فيما يبدو. ولكن هذا الرقم لا يمثل في الغالب سوى نسبة صغيرة من العدد الإجمالي؛ ففي وقت سابق من العام الحالي ـ على سبيل المثال ـ تم الإفراج عن ٣٤٨ مسجوناً سياسياً، ولم يكن سوى ٦٥ منهم معروفين لمنظمة العفو الدولية.

وتتم محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم تنص عليها الأحكام العرفية أمام محاكم عسكرية، يمكنها الاستغناء عمن تراه «غير ضروري» من الشهود، وإدانة المدعى عليهم دون الاستماع إلى شهود الإثبات. ولا يُسمح للمتهمين بالاتصال بمحاميهم، وليس من حقهم استئناف الأحكام الصادرة ضدهم. ويجوز للمحاكم العسكرية أن تحكم بأي من العقوبات الثلاث التالية: السجن ثلاث سنوات أو أكثر مع الأشغال الشاقة، أو السجن المؤبد، أو الإعدام. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، لم يسبق لمحكمة عسكرية قط أن أصدرت حكماً بتبرئة ساحة متهم واحد.

التعذيب

من المألوف أن يتعرض المعارضون وغيرهم من المعتقلين للتعذيب أو سوء المعاملة في الحجز؛ وقد ظلت نفس أساليب التعذيب تُستخدم في ميانمار منذ سنوات عديدة، وتشمل: الحرمان من النوم والطعام والماء؛ والصعق بالصدمات الكهربائية في أطراف الأصابع أو الأذن أو الأعضاء التناسلية؛ والضرب بقبضة اليد أو الحذاء أو مقبض البندقية؛ وإرغام الضحية على «ركوب الدراجة البخارية» (أي تعليقه من المعصمين أو القدمين بحيث يتدلى من السقف ثم إدارته حول نفسه)؛ وأسلوب «الطريق الحديدي» (دحرجة قضبان من الحديد أو الخيزران على الساقين إلى الخلف وإلى الأمام حتى يتمزق الجلد). وقد وصف رجل ما كابده من التعذيب بعد أن قُبض عليه إثر مظاهرة في مندلاي؛ قال: «عذبوني في غرفة الاستجواب بمقر المخابرات العسكرية [وكشف عن ندوب على صدره وفي جنبه]. ضربوني بأسلاك شائكة؛ كنت معصوب العينين، وصبوا ماءً على رأسي؛ وأرغموني أيضاً على ركوب الدراجة البخارية، على أطراف أصابع قدمي، ووضعوا دبابيس تحت قدمي كيلا أقف عليها. كانوا يستجوبونني طوال ثلاثة أو أربعة أيام، ثم يأخذونني للمحكمة حيث يُوجَّه إليّ الاتهام؛ ولما كانت التهمة لا تثبت عليّ، كانوا يعيدونني إلى

جثة حمال تطفو على سطح نهر ثانلوين (سالوين)، ويداه مقيدتان خلف ظهره © بن بوهان

السجن لمزيد من الاستجواب؛ واستمرت هذه الحال شهرين».

وتعلم منظمة العفو الدولية بحالات ١٠ أشخاص توفوا وهم رهن الاعتقال في ميانمار منذ عام ١٩٨٨، والأرجح أن العدد الحقيقي لمن عُذِّبوا حتى الموت، أو لقوا حتفهم من جراء سوء الظروف والحرمان من العناية الطبية الملائمة، أعلى بكثير من الرقم المذكور. ففي ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠، قُبض على يو ماونغ كو، وهو عضو في اللجنة التنفيذية المركزية «للرابطة الوطنية للديمقراطية» في الثانية والخمسين من عمره؛ ولم يمض على ذلك سوى بضعة أسابيع حتى لقي حتفه. ويقول الشهود الذين حضروا جنازته إن جثمانه كانت به كدمات وحروق؛ ويبدو أن بعض عظامه كانت مكسورة أيضاً. ورداً على ما تردد من مزاعم مفادها أن ماونغ كو قد عُذِّب حتى الموت، صرح رئيس «مجلس الدولة» الجنرال ساو ماونغ للمسؤولين في مندلاي بقوله: «نحن لا نلجأ للتعذيب أثناء الاستجواب... هذا الرجل، بعد أن اعترف بما فعلته [المعارضة]، وبما كانت تحوكه من مخططات، شنق نفسه باستخدام بطانية. نحن لم نتسبب في وفاته».

وفي يناير/كانون الثاني ١٩٩١، توفي يو ساين وين، وهو مدرس لغة إنجليزية وأحد المتظاهرين من أجل الديمقراطية؛ وكان لايزال إذ ذاك معتقلاً على ذمة المحاكمة. وورد أن الأطباء في المستشفى أخبروا أسرته أنه توفي بسبب ثقوب في جدار الأمعاء، نجمت عن إرغامه على ابتلاع قطع من الزجاج.

مناطق الأقليات العرقية

لقد قام رجال الجيش بتسخير مئات الآلاف من الناس في مناطق الأقليات العرقية أو تجنيدهم قسراً للعمل حمّالين يحملون الأسلحة والذخائر وغير ذلك من المؤن، أو للقيام بأعمال السخرة مثل شق الطرق وتشييد معسكرات الجيش أو العمل في مشروعات تجارية. وقد توفي بعض هؤلاء الحمالين والعمال من جراء الإهمال أو الإعياء، بينما تعرض البعض الآخر للضرب حتى الموت؛ وثمة آخرون قُتلوا بسبب عدم امتثالهم للأوامر أو لمحاولتهم الهروب. وإلى جانب ذلك، فقد تم في الآونة الأخيرة ترحيل المسجونين في قضايا جنائية في شتى سجون ميانمار للعمل حمالين أو للخدمة في مشروعات أخرى.

والمفترض أن يكون سكان الأحياء القروية «رهن الإشارة» في جميع الأوقات، ويُنتظر منهم أن يقدموا للجيش ما يحتاجه من الحمالين فور إخطارهم بذلك؛ ولا يعفى من ذلك كبار السن من الرجال والنساء ولا الأطفال ولا حتى الحوامل. والظاهر أن النظام الذي كانت تتبعه سلطات الجيش في تجنيد الحمالين قد تعثر في بعض المناطق قبل أواخر عام ١٩٩١، فأخذ عدد الأشخاص الذين يُجنَّدون عشوائياً يزداد يوماً بعد يوم. وأصبح الحمالون يُجلبون من شتى أنحاء البلاد، ومن مختلف الطوائف العرقية أو الدينية، بما في ذلك الأغلبية البوذية (المعروفة باسم «البورمان»)؛ بل إن هناك من اختُطفوا من القطارات والمعديات والحافلات ودور السينما والشوارع.

أما من يُضبطون وهم يحاولون الهرب من هذا التجنيد الإجباري، فقد يكون مصيرهم الموت؛ فقد وصفت امرأة في الثلاثين من عمرها لمنظمة العفو الدولية ما حدث لزوجها عندما حاولت مساعدته على الهرب أثناء إحدى هجمات الجيش؛ قالت: «سمعناهم [الجنود] وهم يمسكون به ويوسعونه ضرباً؛ فهرعت إليه لنجدته، ولكنهم ركلوني حتى وقعت في النهر. ولم تمض سوى ثلاثة أيام حتى أعاد الجيش جثمانه إليّ».

وقد أخبر الشهود منظمة العفو الدولية بأن الحمالين الذين يعجزون عن حمل الاثقال بسبب الإصابة أو الإعياء يُقتلون على الفور. وقد وصف أحد الحمالين السابقين ما كابده قائلاً: «كنا نصعد تلاً شديد الانحدار، فتعثر [رجل مسن] وسقط على حافة أسفل التل؛ أمرونا بأن نواصل السير، وألا نلتفت إلى الرجل. ولكننا سمعناه يصرخ ويتأوه، وما هو إلا أن توجه أحد الجنود إلى الحافة، ثم سمعنا صوت طلق ناري؛ قتله الجندي. كان اسم الرجل زوري أحمد».

وقد لقي العديد من الحمالين حتفهم إذ انفجرت فيهم الألغام أو أصابتهم النيران المتبادلة أثناء الهجمات التي يشنها الجيش؛ أما الجرحى فيُتركون ليموتوا حيثما كانوا. فقد قال أحد الحمالين: «لما حاول صديقي وين أوو الفرار، أطلقوا عليه النار فأصابوه في فخذه وبطنه. ولم يقدموا له أي علاج، وإنما تركوه في مكانه مستنداً إلى جذع شجرة؛ ولم تمض سوى ست ساعات حتى فاضت روحه. رأيت أيضاً ما لا يقل عن أربعة رجال مسنين من منطقة باوكاونغ، لقوا هم الآخرون حتفهم لما ثقلت عليهم أحمالهم فعجزوا عن مواصلة السير... وإزاء كثرة من ماتوا من الحمالين، اضطر الجيش لتسخير المزيد من الناس».

وسُخِّرت أعداد متزايدة من أبناء القرى التي تقطنها الأقليات العرقية لخدمة السلطات العسكرية المحلية بدون أجر. وقام الجنود باغتصاب السيدات المجندات، كما لقي العديد من العمال المجندين حتفهم من جراء سوء المعاملة أو قسوة الظروف وعلمت منظمة العفو الدولية من امرأة من كاين (كارين) أن الضابط المسؤول عن معسكر للجيش في ولاية كاين قام باغتصابها، اغتصبني ثلاث مرات، رغم أنني كنت أنزف. لبثت استجديه واتضرع إليه أن يكف عني؛ كم شعرت بالخزي والمهانة».

مكافحة التمرد

تنشط جماعات المعارضة المسلحة في مناطق تبلغ نحو ثلث مساحة البلاد، وتسيطر على أقاليم شاسعة. فتخضع أجزاء من ولاية كاين - على سبيل المثال - لسيطرة «اتحاد كارين الوطني». وكثيراً ما يقوم جيش ميانمار بعمليات واسعة النطاق لمكافحة التمرد، مما يسفر عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وقد أجبر الجيش طوائف الأقليات العرقية على النزوح إلى «نجوع استراتيجية» تخضع لسيطرة صارمة من قبل الجيش؛ وقال رجال الجيش بإتلاف المحاصيل وتخريب القرى، وأصدروا أوامر بالطرد تتوعد القرويين الذين يبقون في بيوتهم بإطلاق النار عليهم بمجرد إبصارهم. وقد قام الجيش خلال هذه العمليات بقتل المدنيين بصورة تعسفية، وهتك أعراضهم، وتعذيبهم بشتى الأساليب أثناء استجوابهم؛ كما ألقى القبض على الآلاف من الأشخاص. فأي شخص يُشتبه في اتصاله بالمتمردين يكون عرضة للخطر، وقد قام رجال الجيش بمهاجمة وحرق قرىً بأكملها ظناً منهم بأن سكان هذه القرى يناصرون المعارضين. وقد شهدت مناطق جديدة انتهاكات مماثلة صاحبت عمليات مكافحة التمرد التي شُنَّت فيها؛ ومن بين هذه المناطق ولاية كايا شمال غربي البلاد، وإقليم الدلتا الواقع في ميانمار السفلى.

ففي مارس/آذار، أمر نحو ١٢٠٠٠ قروي في ولاية كايا في شمال غرب البلاد بترك بيوتهم ومزارعهم، والرحيل إلى بلدة صغيرة جداً تُسمى «بروسو». وصدر أمر الترحيل الأخير مصحوباً بالوعيد، فقد ذكر في جلاء أن من يعصون هذا الأمر «سوف يُبادون عن آخرهم خلال عمليات مكافحة التمرد التي سيقوم بها الجيش». ولم تمض ثلاثة شهور حتى كان ٨٠٠٠ مدني أو ما يزيد قد ارتحلوا عن قراهم التي تم تدميرها فيما بعد. وتوجه البعض إلى بلدة بروسو، غير أن ثمة آلافاً آخرين احتُجزوا في معسكرات قذرة، كما فر آلاف اللاجئين من كارين إلى تايلندا.

وقال أحد اللاجئين إن الجنود قتلوا بنيرانهم القس إيه تو سكرتير طائفة المعمودية بولاية كايا الجنوبية؛ وأضاف وكانت تعمل في حفر الخنادق وبناء المراحيض في الولاية المذكورة؛ قالت إنه كان ثملاً وقتذاك، وأمرها بدخول غرفته، ثم: «أخرج سكيناً وقرَّبه من عنقي مهدداً بقتلي... وجرحني في ذراعي حتى أخذ الدم يسيل. كان فظاً للغاية، ضخم الهيئة؛

مسلمون ينتظرون ريثما يتم تسجيل أسمائهم في مركز لاستقبال اللاجئين في بنغلاديش © بن بوهان

يقول العديد من أسر المسلمين إن رجال الجيش حاولوا طردهم من ميانمار. وقد أخبر أحد اللاجئين منظمة العفو الدولية بأن شرطة الأمن أوقفته وأسرته، وهددت بإطلاق النار عليهم إن عادوا إلى ميانمار في أي وقت

قائلاً : « لا يعرف أحد من أصدقائه أو ذويه لماذا قتلوه. غير أن ذلك كثيراً ما يحدث على هذا النحو... فهم يطلقون النار دائماً على من يحاولون الفرار؛ وإذا لم تحاول الهروب، فإنهم يأخذونك للعمل حمالاً أو دليلاً، ثم يرسلونك إلى الجبهة. وأغلب الظن أن الجنود البورميين سيطلقون عليك النار مهما فعلت».

وذكر اللاجئون أيضاً أن السكان المحليين يُجبرون على العمل أدلاء عسكريين، وأن الجنود يقتلونهم في الغالب انتقاماً منهم إذا ما تعرضوا لهجوم من قبل المتمردين. وقد علمت منظمة العفو الدولية أن راعياً من رعاة الكنيسة المعمودية قُتل بعد أن قاد الجنود عن غير قصد إلى حيث تعرضوا للهجوم. فقد قيل للمنظمة : « أمر الجنود صو يو مو بأن يسبقهم إلى القرية ليتبين ما إذا كان بها أي جنود من المتمردين؛ ولما لم يجد أحداً، عاد وأخبرهم بأن القرية مأمونة؛ ولكن في وقت لاحق وقع قتال في القرية، فقتله الجنود؛ أخذوا يضربونه على رأسه، ثم أطلقوا عليه النار».

منطقة الدلتا

وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١، بدأت قوة صغيرة تابعة «لاتحاد كارين الوطني» في تجنيد القرويين في منطقة الدلتا، التي لم تشهد أي تمرد منذ أكثر من ٢٠ عاماً. وطوال هذا الشهر، سعت قوات «التاتادو» (القوات العسكرية لميانمار) إلى تمشيط المنطقة بحثاً عن أفراد قوة «اتحاد كارين الواطني»؛ وزعمت سلطات الجيش أنها تمكنت خلال هذا العملية من العثور على جثث ٣١٧ من «المتمردين الإرهابيين»، وأسر ٢٥ آخرين. وذكر مسؤولون رسميون أنه تم إجلاء جميع المدنيين ونقلهم إلى «أماكن آمنة»، وأنه « لم تقع أي إصابات بين المدنيين من جراء المصادمات العسكرية».

غير أن شهود العيان من منطقة الدلتا أدلوا لمنظمة العفو الدولية بأقوال مغايرة تماماً لما ذكره المسؤولون، إذ أكدوا أن كثيرين ممن لقوا مصرعهم كانوا من المدنيين غير المشتركين في القتال. وقالوا إن الجنود قد أعدموا الزعماء المحليين أو كبار رجال الكنيسة لبث الذعر في نفوس غيرهم من القرويين، وحملهم على التعاون مع السلطات العسكرية. وقد ذكر أحد زعماء «الرابطة الوطنية للديمقراطية» لمنظمة العفو الدولية أن المزارعين تا تاي لاي وسا ماي تاو قد قُبض عليهما في قرية تاونغ كياونغ؛ وكان سا ماي تاو عضواً في الرابطة المذكورة. وتعرض الاثنان للضرب بالهراوات، وتم استجوابهما. وأصيبا بكسور في جميع عظام أذرعهما وسيقانهما. وقام الجنود بشق بطنيهما بالسكاكين، ثم وضعوا ملحاً في الجروح. ثم نادوا على القرويين قائلين : « انظروا كيف تكون عاقبة من يقدمون العون لمتمردي كارين».

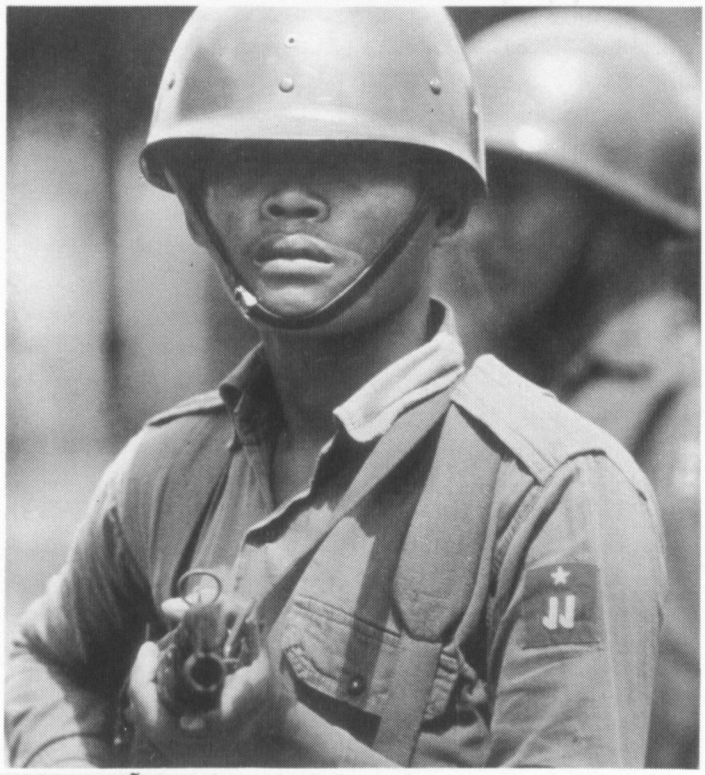

جندي يتصدى للمتظاهرين ضد «حزب البرنامج الاشتراكي لبورما»؛ لقد سقط الآلاف من المتظاهرين قتلى برصاص الجيش في الفترة بين مارس/آذار وسبتمبر/أيلول ١٩٨٨ © إيه إفرارد/إماكت

جماعات المعارضة

يتعرض السجناء المتهمون بالخيانة للتعذيب وسوء المعاملة والقتل على أيدي جماعات المعارضة المسلحة؛ ففي فبراير/شباط ١٩٩٢ - مثلاً - قامت «المؤسسة الديمقراطية لطلاب عموم بورما» (الشمالية) - ومقرها في ولاية كاشين - بإعدام امرأة و ١٤ رجلاً بتهمة التجسس. وكانوا ضمن ٨٠ طالباً اعتقلتهم المؤسسة المذكورة فيما بين أغسطس/آب وأكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١، للاشتباه في قيامهم بالتجسس لصالح «مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام».

الأمل في الإصلاح

لقد أكدت حكومة ميانمار للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩١ أن : «القيم الأخلاقية الإنسانية واحترام حقوق الإنسان متأصلة في ثقافة ميانمار التي تتميز بالرحمة والتسامح والرأفة. أما معاملة المواطنين بصورة قاسية أو غير آدمية أو مهينة، بتعذيبهم مثلاً، فذلك أمر مجافٍ تماماً لثقافتنا وطبيعتنا، ويحرمه القانون تحريماً مطلقاً».

وفي وقت سابق من العام الحالي، ظهر من الدلائل ما يرجح أن الحكومة بدأت تلقي بالاً لتصريحاتها الطنانة وتنتصح بها؛ ففي إبريل/نيسان أعلن «مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام» أنه سوف يأمر بإطلاق سراح كافة المعتقلين لأسباب سياسية، باستثناء أولئك الذين يشكلون خطراً على الأمن القومي؛ ولم تكن قد مضت سوى أشهر قليلة منذ أن أكدت ميانمار للجمعية العامة للأمم المتحدة أنه «ليس هنالك معتقلون سياسيون ولا معتقلات في ميانمار». وكان مجرد اعتراف الحكومة بأن لديها معتقلين سياسيين - تم الإفراج عن ٣٤٨ منهم قبل منتصف شهر سبتمبر/أيلول - باعثاً على شيء من الأمل في أن تصلح حكومة ميانمار من ممارساتها في مجال حقوق الإنسان؛ غير أن هذا الأمل لم يلبث أن تبدد حينما لم تفرج الحكومة إلا عن نسبة ضئيلة من الآلاف المعتقد أنهم رهن الاعتقال؛ وحينما وردت أنباء تفيد بأن الكثيرين ممن أُطلق سراحهم تم منعهم من القيام بأي نشاط سياسي آخر.

ومن بين الخطوات الأخرى التي اتخذها «مجلس الدولة» في إبريل/نيسان الإعلان عن عقد «مؤتمر وطني» لوضع المبادئ الخاصة بصياغة الدستور الجديد الذي طالما وعدت به الحكومة. وفي ٢٨ إبريل/نيسان أعلنت الحكومة - تحت شعار «الوحدة الوطنية» - إيقاف العمليات العسكرية ضد «اتحاد كارين الوطني» من طرف واحد؛ وتلك هي المرة الأولى التي تقوم فيها الحكومة ببادرة من هذا النوع خلال ٤٣ عاماً من الصراع مع «اتحاد كارين الوطني»؛ وإن كان المتشككون في صدق نية الحكومة قد أشاروا إلى أن تلك المبادرة جاءت قرب بداية موسم المطر، وفي ذلك الوقت تتوقف العمليات العسكرية على أي حال.

وفي ٢٤ أغسطس/آب، انضمت حكومة ميانمار إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، التي تضع المعايير الإنسانية الدنيا المعترف بها دولياً للسلوك في حالات الصراع المسلح الداخلي أو الخارجي.

ولئن كانت هذه المبادرات من جانب «مجلس الدولة» بمثابة خطوات أولية ذات شأن، فإنها لا تكفي للقضاء على ذلك الاستخفاف بحقوق الإنسان، الذي طال أمده وضرب أطنابه في البلاد، حتى صار السمة المميزة للحكومات العسكرية التي تعاقبت على ميانمار. وخلال أربع سنوات من حكم «مجلس الدولة»، أسفرت السياسة الرسمية والاستراتيجية العسكرية عن خلق مناخ يُغضّ فيه الطرف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إن لم يكن يُسمح بها فعلاً. وبينما تتظاهر الحكومة بحماية حقوق الإنسان والعمل على إعلاء شأنها، فهي مازالت تتجاهل حتى الآن التزاماتها بموجب القانون الدولي، وتستبيح حقوق شعبها. □

قرية ودير قام بإحراقهما جنود حكومة ميانمار في أزين بولاية كاين

أوغندا

التقاعس عن حماية حقوق الإنسان

بدأت منظمة العفو الدولية حملة بشأن أوغندا في ٩ سبتمبر/أيلول، بإصدارها تقريراً يقع ٨٨ صفحة، عنوانه: «التقاعس عن صون حقوق الإنسان»*

ويوثق التقرير نمطاً خطيراً من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدامات خارج نطاق القضاء، بدأ في الظهور منذ آل الحكم إلى «حركة المقاومة الوطنية» عام ١٩٨٦ . فقد اعتُقل الكثير من السجناء بلا تهمة أو محاكمة في الثكنات العسكرية التي يشيع فيها التعذيب، حسبما ذكر معتقلون سابقون. وقد وجهت الحكومة تهمة الخيانة العظمى للمئات من المشتبه في معارضتهم لها، دون أن يكون لديها أي أدلة تُذكر.

على أن الحكومة الأوغندية قد اتخذت بعض الإجراءات الإيجابية، مثل الإفراج عن الآلاف من السجناء السياسيين على مر السنين، بعد أن ظلوا معتقلين بغير تهمة أو محاكمة. ففي أغسطس/آب، تم الإفراج عن أكثر من ١٥٠٠ سجين، من بينهم ١٣٣ سجيناً سياسياً لم تُوجَّه إليهم أي تهمة قط، وكان الكثيرون منهم قد ظلوا معتقلين منذ عام ١٩٨٦ .

ولئن كان الإفراج عن هؤلاء المعتقلين أمراً جديراً بالترحيب، فإن الحكومة قد تقاعست دوماً عن تنفيذ التدابير الكفيلة بمنع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان أصلاً. ومنظمة العفو الدولية تحث الحكومة على اتخاذ خطوات محددة، منها إنهاء لاعتقال الانعزالي للسجناء المدنيين، وغيرهم من المعتقلين في الثكنات العسكرية، وضمان أن المحاكمات العسكرية تتمشى تماماً مع المعايير الدولية. □

* *(رقم الوثيقة: AFR 59/05/92)*

السلفادور

النقابيون لايزالون في خطر

النقابي نزاريو دي خيسوس غراسياس ضربوه ضرباً شديداً بالسكاكين حتى فاضت روحه في مقر اتحاد النقابات السلفادورية في مارس/آذار. وتظهر على الجدار فوق جثته نسخة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

لايزال النقابيون هدفاً للقتل أو التهديدات بالموت، على الرغم من الإصلاحات التي تم تنفيذها في مجال حقوق الإنسان بموجب اتفاقيات السلام التي أُبرمت في يناير/كانون الثاني، فأسدلت الستار على الحرب الأهلية في السلفادور.

ففي ٢ مارس/آذار، عُثر على نزاريو دي خيسوس غراسياس عضو «اتحاد النقابات والجمعيات السلفادورية المستقلة» مقتولاً في مقر الاتحاد، بعد ضربه ضرباً شديداً بالسكاكين، وكان قد تلقى تهديدات بالموت إثر نزاع عمالي؛ ولم يتم التعرف على القتلة. وفي حوادث منفصلة، وقعت في يوليو/تموز وأغسطس/آب، قُتل ثلاثة وسطاء نقابيين، هم: سلفادور إيفان راميريز وخوسيه خاكو بيريز وميغيل أنغل ألفارينغا. كما تلقى نقابيون آخرون بارزون تهديدات بالموت، بعد اشتراكهم في إضرابات وقعت مؤخراً احتجاجاً على البرنامج الاقتصادي للحكومة.

وعلى مدى ١٢ عاماً من الصراع المسلح بين الحكومة و«جبهة التحرير الوطني فارابوندو مارتي»، قامت قوات الحكومة بقتل المئات من النقابيين المشتبه في صلتهم بالجبهة المذكورة، أو «إخفائهم» أو تعذيبهم وتنص اتفاقيات السلام المبرمة على إجراء إصلاحات في القوات المسلحة، وقيام الأمم المتحدة بالرصد الميداني لوضع حقوق الإنسان، وتأسيس أجهزة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والحالية. غير أن ظاهرة التهديدات وحوادث قتل النقابيين المشتركين في النزاعات العمالية بأسلوب «فرق الموت»، توحي بأن قوات الحكومة لاتزال متورطة في هذه الانتهاكات.

ولكن السلطات لم تحمل بعض هذه الحوادث محمل الجد، وإنما اعتبرتها جرائم عادية، بعد تحقيقات تمهيدية عابرة. وتقاعس الحكومة عن تقصي الانتهاكات وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، يهيء المناخ اللازم لاستمرار هذه الانتهاكات، ويقوِّض أحكام حقوق الإنسان المنصوص عليها في اتفاقيات السلام. □

المغرب

تازماميرت: أسئلة لاتزال بغير جواب بعد مضي عام

في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١، أُطلق سراح ٢٤ رجلاً من الاعتقال السري بالمغرب، وقد بدت عليهم مظاهر السقم والضمور والهزال والذهول. وكانوا قد «اختفوا» قبل أكثر من ١٨ عاماً، وظلوا معتقلين في معتقل سري بتازماميرت، في ظلام دامس وعزلة تامة، حيث لا يُقدَّم لهم إلا أقل القليل من الطعام والماء والرعاية الطبية. وكانوا ضمن ٥٨ من العسكريين الذين نُقلوا بالطائرة إلى تازماميرت عام ١٩٧٣، بعد إدانتهم بالاشتراك في محاولة لقلب نظام الحكم. أما الآخرون فأكثرهم هلكوا في المعتقل، بعد أن أوهنهم الجوع والإهمال وسوء المعاملة، ودُفنوا في فناء السجن. ولم يُخطر أقاربهم رسمياً بوفاتهم قط، وما برحت الحكومة المغربية تلزم الصمت بشأن مصيرهم.

وقد تدهورت صحة الأربعة والعشرين المفرج عنهم تدهوراً بالغاً، إذ ضعف بصرهم، وأضرّ سوء التغذية ونقص الرعاية الطبية إضراراً شديداً بأسنانهم وجلدهم وعظامهم. ولايزالون يخضعون لرقابة صارمة من قبل السلطات.

وفي أواخر عام ١٩٩١، أفرج عن ستة رجال آخرين من تازماميرت؛ أربعة منهم أُطلق سراحهم ورحلوا عن المغرب، بينما أُرسل الاثنان الآخران إلى سجن القنيطرة المركزي حيث لايزال أحدهما معتقلاً.

وبمناسبة حلول الذكرى السنوية الأولى للإفراج الجماعي عن المعتقلين، أهابت منظمة العفو الدولية بالحكومة المغربية أن تجري تحقيقاً في الأمر، وتقدم تعويضاً لأقارب الموتى، وتضمن لمن لايزالون على قيد الحياة حرية مطلقة ورعاية طبية ملائمة وتعويضاً كافياً. □

الأمم المتحدة

اللجنة الفرعية تعتمد قرارات قطرية

عقدت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، التابعة للأمم المتحدة، دورتها الرابعة والأربعين في أغسطس/آب الماضي في جنيف. ويتم تعيين أعضاء اللجنة الفرعية بالانتخاب من قبل الدول الثلاث والخمسين الأعضاء في لجنة حقوق الإنسان. وقد اعتمدت اللجنة الفرعية قرارها الأول من نوعه بشأن بيرو، حيث أعربت عن أسفها للأحداث التي وقعت مؤخراً - بما في ذلك حلّ الكونغرس الوطني - وآثارها الضارة بالديمقراطية في بيرو، ولكنها لم تدعُ إلى اتخاذ إجراء محدد منعاً لوقوع انتهاكات حقوق الإنسان.

كما أمضت اللجنة الفرعية قراراً بشأن تيمور الشرقية أعربت فيه عن بالغ قلقها إزاء ما يرد من أنباء تفيد باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان. كما اعتمدت اللجنة قرارات أخرى بشأن كمبوديا وغواتيمالا وإيران ويوغوسلافيا.

هذا، وقد أدلت منظمة العفو الدولية بأربعة بيانات خلال الاجتماع، حيث تناولت الانتهاكات المرتكبة ضد السكان الأصليين، وبالأخص الأمريكيتين، وضرورة اتخاذ إجراء حاسم من قبل المجتمع الدولي حينما تتقاعس الحكومات عن تنفيذ المعايير الدولية، مع الإشارة إلى تشاد والصين وغواتيمالا والعراق.

كما وصفت منظمة العفو الدولية الطائفة الواسعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في ظل حالات الطوارئ، مشيرةً إلى مصر والهند وميانمار وبيرو. وحثت في بيان آخر على التصديق الشامل على كافة المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأعربت عن قلقها إزاء الولايات المتحدة الأمريكية التي صدقت في يونيو/حزيران على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولكن مع إبداء تحفظات على المادة التي تحظر إعدام مرتكبي الجرائم من الأحداث. □

سيراليون

تعذيب المعتقلين الليبيريين حتى الموت

ذكر السجناء الليبيريون الذين أُفرج عنهم في سبتمبر/أيلول في سيراليون أن نحو ٣٠٠ مسجون آخرين ممن قُبض عليهم في نفس الوقت من أوائل عام ١٩٩١ لقوا حتفهم أو عُذِّبوا حتى الموت في سجن باديمبا رود بمدينة فريتاون. وكان تسعة من المسجونين السبعة والعشرين الذين أُطلق سراحهم قد لاقوا معاملة بالغة القسوة أثناء اعتقالهم، مما أدى إلى وفاتهم في المستشفى في ليبيريا في غضون أيام قلائل منذ الإفراج عنهم.

وكان هؤلاء الليبيريون رهن الاعتقال بدون تهمة أو محاكمة في العاصمة فريتاون، بعد أن قامت قوة غازية من المتمردين تساندها «جبهة ليبيريا الوطنية القومية» - التي تسيطر على مناطق واسعة في ليبيريا - باجتياح جنوب شرقي سيراليون والاستيلاء على بعض المدن والقرى فيها.

وكان بعض المعتقلين من المقاتلين الذين وقعوا في الأسر في منطقة الحرب؛ أما الآخرون فكان من بينهم مواطنون ليبيريون يقيمون في سيراليون. وقد ذكر الناجون منهم أنهم اعتُقلوا في ظروف بشعة - حيث قضوا الشهور الأربعة الأولى في ظلام دامس - وحُرموا من الطعام الكافي ومن أي رعاية طبية. وتردد أن شرطة الأمن قامت بتعذيب الكثيرين من بين الثلاثمائة المذكورين حتى الموت، بينما هلك آخرون من الأمراض وسوء التغذية.

وفي مارس/آذار، قام مندوبون من منظمة العفو الدولية بزيارة لسيراليون حيث أعربوا لحكومة الرئيس جوزيف سيدو مومو عن قلقهم بشأن تعذيب المشتبه في انتمائهم لصفوف المتمردين أو تعاونهم معهم، وإعدامهم خارج نطاق القضاء. وفي أعقاب انقلاب عسكري في إبريل/نيسان، حثت المنظمة الحكومة الجديدة في سيراليون على التحقيق في هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، والإفراج عن أولئك المعتقلين للاشتباه في اشتراكهم في الغزوة التي قام بها المتمردون، ما لم يُوجَّه إليهم اتهام ويُقدَّموا للمحاكمة بدون إبطاء. □

أفغانستان

إعدام ثمانية بموجب أحكام المحاكم الإسلامية

تم في سبتمبر/أيلول إعدام ثمانية رجال علناً، وبذلك وصل العدد الإجمالي لمن أُعدموا بمقتضى قوانين الشريعة الإسلامية التي بدأ العمل بها حديثاً إلى ١٢ على الأقل. كما حُكم بالإعدام على ثمانية آخرين منذ مايو/أيار الماضي. ففي ٧ سبتمبر/أيلول شُنق كل من سيد سكندر ومحمد غول ومحمد رأفت علناً في كابول، ولم تكن قد مضت سوى أيام معدودات منذ أن أدانتهم محكمة إسلامية بتهم السلب والنهب والقتل العمد. ولم يكن من حقهم - فيما يبدو - استئناف أحكام الإعدام الصادرة ضدهم أو التماس العفو. وقد صرح مسؤول حكومي للآلاف ممن إحتشدوا لمشاهدة الشنق بأن الثلاثة إنما أُعدموا ليكون ذلك «عبرة لغيرهم». وفي ١٥ سبتمبر/أيلول أُعدم محمد قاسم شنقاً في مدينة جلال آباد؛ كما شُنق أربعة رجال آخرين على مشهد من جمع صغير من الناس في منتزه بالعاصمة كابول، يوم ٣٠ سبتمبر/أيلول؛ وكانت إحدى المحاكم الإسلامية قد أدانتهم هم الآخرين.

والجدير بالذكر أن المحاكم الإسلامية قد تم تأسيسها في أعقاب سقوط حكومة الرئيس نجيب الله في إبريل/نيسان؛ وفي مايو/أيار أُلغيت كافة القوانين غير المتمشية مع الشريعة الإسلامية. وأعلن نائب وزير العدل أن الزاني أو الزانية يجوز أن يُقام عليها حد الرجم، وأن من تثبت عليه جريمة السرقة قد تُقطع يده أو قدمه، وأن من يُضبط وهو يشرب الخمر قد يُعاقب بجلده ٨٠ جلدة كحد أقصى.

وبعد مضي فترة وجيزة على تنفيذ أحكام الإعدام في سبتمبر/أيلول، أصدرت المنظمة تقريراً حذرت فيه من أن عقوبة الإعدام قد يتم توسيع نطاقها ليشمل جرائم أخرى، وأنه من المرجح أن يزيد عدد الإعدامات. □

لحظات قبل الإعدام، أحد الحراس يكشف وجه رجل من الثلاثة الذين شنقوا علناً يوم ٧ سبتمبر/أيلول في كابول

تركيا

تدهور وضع حقوق الإنسان

تقاعست الحكومة التركية تقاعساً تاماً عن الوفاء بما تعهدت به علناً من العمل على تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان؛ بل إن وضع حقوق الإنسان في البلاد قد أخذ في التدهور السريع - على ما يبدو - إذ ماتزال ترد على نطاق واسع أنباء التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء.

وكان سليمان ديميرل - الذي يشغل الآن منصب رئيس الوزراء - قد أكد في خطاب انتخابي في أكتوبر/تشرين الأول أن التعذيب في حجز الشرطة مشكلة خطيرة، ووعد بأنه في ظل حكومته «سوف تكون جدران كافة مراكز الشرطة وكأنها من زجاج».

وحتى شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٢ لم تكن حكومته قد اتخذت أي خطوات لحماية المعتقلين لدى الشرطة؛ وكانت الحكومة قد أعلنت في إبريل/نيسان عن مشروع لمجموعة من القوانين القاصرة التي لا تفي بما تقتضيه المعايير والمواثيق الدولية، حلاً لمشكلة التعذيب، ولكنها عادت ونسخت هذا المشروع في ٢٦ أغسطس/آب. ولايزال التعذيب أو سوء المعاملة خطراً يتربص بجميع من يُقبض عليهم تقريباً؛ ففي غضون الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي توفي في حجز الشرطة تسعة معتقلين على الأقل.

وإلى جانب ما تقدم، فقد كثرت أنباء الإعدام خارج نطاق القضاء على نحو مثير؛ ففي عام ١٩٩١ اقتادت قوات الأمن النظامية أكثر من ٥٠ شخصاً، معظمهم قرويون، من بيوتهم إلى حيث قتلتهم رمياً بالرصاص. ولم تتوقف أعمال القتل منذ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١، ولكن تغيرت الأساليب؛ ففي جنوب شرق تركيا، قُتل بالرصاص أكثر من ١٠٠ رجل كردي، منهم الصحفيون والسياسيون المحليون؛ وكانت الشرطة قد اعتقلت الكثيرين منهم في وقت سابق، وعذبتهم أو هددتهم، وثمة أدلة متزايدة على أن قوات الأمن تحمي المعتدين أو تحرضهم. وعلى الرغم من المناشدات المتكررة لمنظمة العفو الدولية من أجل تشكيل لجانٍ للتحقيق في الأمر، تمشياً مع «مبادئ الأمم المتحدة للمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة»، فإن الحكومة تقاعست عن تشكيل مثل هذه اللجان أو إجراء أي شكل من أشكال التحقيق العلني.

كذلك فقد أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها مراراً للحكومة التركية بشأن سلسلة من الحوادث التي وقعت في جنوب شرقي تركيا، حيث سقط المدنيون قتلى، بمن فيهم من الشيوخ والنساء والأطفال، وذلك - فيما يظهر - عندما أطلقت قوات الأمن نيرانها عشوائياً أثناء المظاهرات، أو انتقاماً من السكان بسبب الاعتداءات التي شنها «حزب العمال الأكراد». وقد قُتل ما لا يقل عن ١٢٠ مدنياً خلال هذه الحوادث، التي كان آخرها في سيرناك حيث لقي ١٥ مدنياً على الأقل حتفهم في أغسطس/آب، وكان من بينهم خمسة أطفال، وتردد أن الجناة كانوا من بين أفراد قوات الأمن الذين راحوا يقصفون الأحياء المدنية بنيران الدبابات والأسلحة النارية، عقب هجوم شنه «حزب العمال الأكراد» أدى إلى مصرع فرد واحد على الأقل من أفراد قوات الأمن. وقد أوصت منظمة العفو الدولية بإجراء تحقيق مستقل في الحادث وإعلان النتائج التي يتمخض عنها.

هذا، ومن المزمع أن تصدر منظمة العفو الدولية تقريراً عن التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء في تركيا يوم ١١ نوفمبر/تشرين الثاني. □

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل إليكم الأنباء حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي تتسم بالدقة والاستقصاء. ويمكن الحصول على النشرة الإخبارية من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).

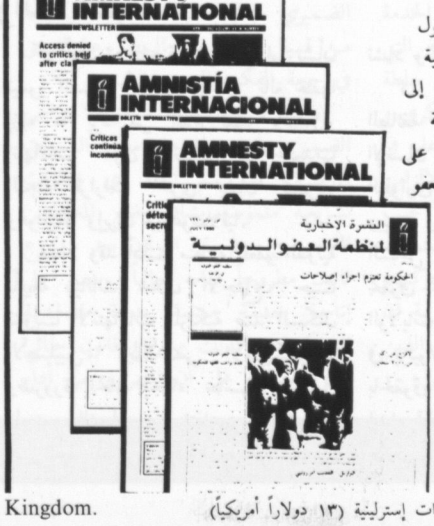

قيمة الاشتراك السنوي ٧ جنيهات إسترلينية (١٣ دولاراً أمريكياً)

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 Easton Street, London WC1 8DJ, United Kingdom.